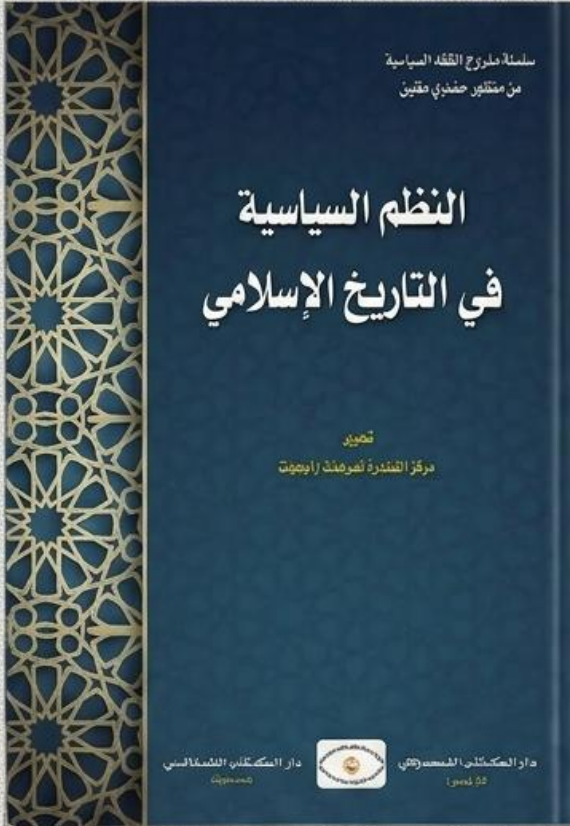


عَرَضُ كِتَابٍ



النُّظْمُ السِّيَاسِيَّةُ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ

د/ أَحْمَدُ لَطْفِي السَّيِّدِ

عرض كتاب "النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (أ)"

د/ أحمد لطفي السيد*

المقدمة:

في خضم هذه التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، وتتلاطم فيها أمواج الأفكار والنظم، تقف الأمة الإسلامية أمام مفترق طرقٍ يتطلّب منها استدعاء عمقها التاريخي واستلهاام جذورها الحضارية؛ فاستحضار النظم السياسية في التاريخ الإسلامي لا يُعد ترفاً فكرياً بقدر ما هو محاولة لفهم الذات واستيعاب قوانين الاجتماع السياسي التي صاغت التجربة الإسلامية على امتداد القرون.

ولذا، جاءت هذه الدراسة -التي نحن بصدد عرضها- محاولة من أصحابها لتفكيك الخبرات التاريخية وإعادة صياغتها بلغة معاصرة تستوعبها عقول اليوم، ويسعى الباحثون من خلالها إلى اتخاذ الهياكل المؤسسية والممارسات السياسية مرآة تعكس تجربة إنسانية ثرية، قابلة للتطبيق والتطوير المستمر، وذلك درءاً للقطيعة بين تاريخ الأمة الإسلامية وواقعها الحاضر.

وقد انطلق الباحثون في مقاربتهم لهذا الموضوع من فرضية فكرية قوامها: أن الإسلام مثلاً للمسلمين -عبر تاريخهم- مرجعيتهم الراسخة وهويتهم الثقافية والحضارية الجامعة، مؤكدين أن أحكامه ومقاصده لم تكن قطّ عائقاً في سبيل الترقّي والنهوض الحضاري، بل كانت ديدن وحدتهم ورمز منعتهم من التشرذم. كما حاولوا إبراز دور الأمة باعتبارها المركز الحضاري الأصيل؛ التي اضطلعت بمسؤوليتها التاريخية في الدؤد عن عزة الكيان وصون الهوية، كلما انحسر ظلُّ السلطة المركزية أو اعتراها الوهن.

ويمكن القول: إن دراسة عن هذا الموضوع تكتسب أهميتها من عدّة أبعاد لا غنى عنها لبناء وعي سياسي وحضاري سليم، منها:

١ - استلهاام العبر وبناء المستقبل عليها: فالتجربة الإسلامية تُقدم رصييداً ضخماً من الخبرات المتراكمة في إدارة الدولة والمجتمع، ولا شك أن فهمها يمكننا من استخلاص العبر التي تصلح للبناء عليها في واقعنا المعاصر.

* باحث وحاصل على دكتوراه في الفقه السياسي.

٢- تعزيز الوعي المؤسسي: لا شك أن الوقوف على تطوُّر المؤسَّسات السياسية والإدارية، يعزز فهم المعاصرين لأصول العمل المؤسَّسي في التجربة الإسلامية، مما قد يساعد على الاستفادة منه في تلبية متطلبات العصر الحديث.

٣- تأصيل الهوية والثقة الحضارية: من شأن تسليط الضوء على النظم السياسية في التجربة الإسلامية أن يكشف عن الواقع الحقيقي لهذه النظم، مما يكون له أثر في تشكيل درع معرفي ضد محاولات عزل الأمة عن جذورها أو تشويه تجربتها.

٤- البناء الأكاديمي الرصين: فتقديم دراسة نظرية عن هذه النظم بعيداً عن التحيز أو التشويه، يتيح فهماً دقيقاً لنقاط القوة ومواطن الضعف في التجارب السابقة.

وبناءً على هذا، يمكن لنا وصف هذا العمل وغيره من الأعمال التي تسلط الضوء على هذه التجربة، بأنه جسر يربط بين أصالة التجربة التاريخية وتطلُّعات المستقبل؛ لبناء نهضة حضارية أصيلة.

وقد تمَّ تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول، يضمُّ كلُّ فصلٍ منها عدَّة مباحث، نسعى فيما يلي لعرض أهمِّ الأفكار التي وردت فيها، خاتمين عملنا بذكر أهم النتائج المستخلصة من قراءتنا لهذه الدراسة، مع تقييم العمل بشكل إجمالي.

الفصل الأول

نظم السياسة في العهد النبوي والراشدي: في منهج البناء والحركة والتجديد السياسي من منظور حضاري.

المبحث الأول- نظام السياسة في العهد النبوي: التأسيس والبناء السياسي

من المعلوم أن الهجرة كانت تمهيداً للسلطة النبوية التي لم تكتمل دفعة واحدة، بل تطورت تدريجياً مع تدافع الإيمان والتقاليد القبلية، فلم تثمر المكانة الدينية تمكيناً سياسياً إلا عبر قوة اجتماعية غالبية تمثَّلت في تزايد عدد المؤمنين؛ فأزالت الندية وفرضت الهيبة، ولم تكن الدعوة وحدها السبيل لذلك، بل كانت السياسة أداة قوية لتحقيق هذا الغرض؛ فبعد معركة بدر برز النبي صلى الله عليه وسلم كقائد للشأن العام، مؤسساً لسياسة تمزج بين المعنى الإيماني والنسق القبلي السائد، في نمط مركب يتطوَّر بعيداً عن المفهوم التقليدي للملك، كما مثَّل فرض الجهاد الأداة الأبرز لتكريس القوة السياسية للنبوَّة؛ فإرسال السرايا، انتقل النبي صلى الله عليه وسلم

من الدفاع إلى المبادرة لمنع استجرار الجراءة عليه داخليًا وخارجيًا، وبذلك وضع لبنات الأمة كمفهوم نظري وواقع ملموس. ولا شك أن في إرساء النبي صلى الله عليه وسلم نظام الاستخلاف على المدينة بعد خروجه منها دلالة سياسية في غاية الأهمية فقد أكد بها أنه صار صاحب دار وليس ضيفًا نزيلاً، كما عزَّز به مفهوم الأمة الواحدة القائمة على العقيدة بتولية مهاجرين عليها. وممَّا تجدر الإشارة إليه، أن الناس في بداية العهد النبوي قد احتفظوا برؤسائهم السابقين، لكنهم صاروا تابعين لسلطة النبي صلى الله عليه وسلم يديرون الشؤون التي لا تخالف الشريعة. ومن هذا الاستيعاب، توسَّعت الإدارة النبوية لتشمل معاونين ومستشارين ينفذون القرارات، حيث أوكل النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال العامة لمجموعة من الصحابة دون تعيينات ثابتة غالبًا.

وبطبيعة الحال فإنه من خلال تتبُّع المهام الإدارية في العصر النبوي، يمكننا رسم ملامح الهيكل الإداري الذي رسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم المتمثل في الوظائف التالية:

١- القيادة السياسية: وقد تجسَّدت في النبي صلى الله عليه وسلم بنمط مغاير للملوك وشيوخ القبائل؛ إذ رسَّخ الرئاسة كوظيفة اجتماعية ورعائية يتساوى فيها الجميع في أصل المسؤولية، مُبرِّزًا أبعادها الدينية والاجتماعية في آن واحد.

٢- الوزارة: من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمد أعاونًا وسفراء وفق قاعدة "القوي الأمين"، لتكون الوزارة لديه مشاركة ومشورة لا تفويضًا تامًا. وقد تميَّز نظام الاستوزار بالمرونة في التكليف والعزل، وتنوَّعت مهامه بين المُجملة والمُحدَّدة.

٣- الإمارة وترتيب أقاليم الدولة: أكَّدت النصوص النبوية أهمية الإمارة ووضعت أصول بنائها، وشملت (أمير المهمة وإمارة الأقاليم). وقد لعب تحري المصلحة دورًا كبيرًا في ترتيب هذا الكيان لخدمة الدولة الوليدة، مع التمسُّك بقاعدة الكفاءة (القوي الأمين) في التولية.

٤- القضاء: أرسى النبي صلى الله عليه وسلم قواعد القضاء وكان قاضيًا الأول، ومع أنه لم يعهد به لأحد الناس بالمدينة إلا استثناءً، فقد أمر بالتقاضي في حضرته وعيَّن قضاةً للأقاليم. وقد مثَّل القضاء، لا سيما إنفاذ الأحكام العقابية، تأكيدًا على تمكُّن السلطة السياسية للنبي صلى الله عليه وسلم والمجتمع الجديد.

٥- إمارة الجند: نشأت إمارة الجند مع تشريع الجهاد وإرسال السرايا، حيث قاد النبي صلى الله عليه وسلم الجيوش بنفسه وعيّن أمراءً شملت مهامهم: التخطيط والتنظيم والتدريب، الإفتاء والقضاء، والعمل الاستخباراتي، ومفاوضة العدو وعقد العهود.

٦- أعمال الأموال: عنيت السياسة النبوية بالمال العام بصفته "مال الله"، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسمه فوراً دون ادخار؛ نظراً لطبيعة المجتمع. وقد عيّن لجبايته وصرفه عمالاً بأجر، وحدّد لهم بدقّة طرق التحصيل والإنفاق.

وجدير بالذكر أن المسجد كان يلعب دور المبنى الإداري العام، فقد شرع الرسول صلى الله عليه وسلم في بنائه من أول دخوله المدينة، حيث اشترى أرضه، واشترك هو وأصحابه في بنائه.

وانطلاقاً مما سلف، فقد كشفت الممارسات النبوية عن مبادئ ومقاصد متميزة للحياة السياسية؛ حيث تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع أربع قوى (الجماعة المسلمة - المنافقين - أهل الذمة - المشركين) بأربع سياسات متكافئة: (القيادة - الاستيعاب - الحذر - المواجهة). وتراوحت إجراءاته بين الرعاية العامة، والعفو للتأليف، وإجلاء المخالفين، وصولاً لبناء سياسة خارجية تقوم على التحالفات والتدافع العسكري.

ويمكن القول: إن الخبرة السياسية الإسلامية تأسست في مهدها على أصول قيمية ومصالحية، أهمها القوة والأمانة، والعدل والمساواة كفاصل وواصل بين الأفراد والجماعات. كما كرس النبي صلى الله عليه وسلم الحرية والشورى كأصل للمشاركة السياسية، فابتعد عن القهر واعتمد تداول الرأي بمختلف صورته، من الاقتراح إلى الاستشارة العامة. وبالتأمل نجد أن هذه القيم مثّلت شبكة مترابطة؛ فالأمانة تفرض المسؤولية، والمسؤولية تجب على الرعية، ووجوب المسؤولية عليهم تجعل النصيحة فرضاً عليهم، مما يخلق بيئة من الحرية والعدل تضمن اتخاذ قرارات شورية ملزمة للكافة.

المبحث الثاني- نظم السياسية في العهد الراشدي: الاتباع والاجتهاد

يمكن القول: إن العهد الراشدي مثّل مساراً تطوريّاً بدأ بتثبيت الأركان وتوسيع العمران، مروراً بحفظ الاستقرار ومدافعة الاختلال، وصولاً إلى مرحلة إدارة الأزمات ووآد الفتنة وممانعة الانحدار القيمي؛ وهو المسار الذي تُوجّ برأب الصدع في عام الجماعة (٤١هـ) مختتماً بذلك العصر الراشدي، وتفصيل ذلك فيما يلي:

- ١- عهد أبي بكر الصديق: دشن أبو بكر في عهده لحظة التأسيس السيادي بإدارة الانتقال من النبوة إلى الخلافة، مرسياً دعائم الشرعية الدستورية في ممارسة السلطة، فقد استجاب لتحدي الردة والفتن بتغليب منطق الدولة وإعادة النظام عبر جدلية الثبات على الأصول والاجتهاد في التدبير، كما أكد فعله في جمع النص القرآني حفظاً لمرجعية الأمة، وبلغ الاجتهاد ذروته بابتكار آلية الاستخلاف كصيغة سياسية استحدثت لضمان الاستقرار الاستراتيجي، دون المساس بجوهر الشورى، مكرِّساً بذلك نموذج "الرشد السياسي" في الاتباع والابتكار.
- ٢- عهد عمر بن الخطاب: مثل عهد الفاروق -في عشر سنوات- الذروة التطبيقية للاجتهاد السياسي، مكرِّساً ثلاثية: إعلاء القيم عدلاً ومساواة، وتوسيع فقه المصلحة، ومأسسة الدولة. سياسياً؛ أدار أزمات الرمادة والطاعون بجدارة، وجدّد النظم المالية والقضائية والعسكرية. ومؤسستياً؛ قوّم التاريخ الهجري، ودوّن الدواوين، ونظّم أجور وقواعد الوظيفة العامة. وإدارياً؛ وضع نظم محاسبة الولاة، وتوسّع في العمران، وطوّر أدوات الرقابة والتفقد (العسس) كأساس لنظام الشرطة فيما بعد، مع ترسيخ سلطة القانون ونظام التظلم الإداري.
- ٣- عهد عثمان بن عفان: اتّسم عهد عثمان -في اثنتي عشرة سنة- بتكريس البيروقراطية وتقنين الاختصاصات الإدارية، في ظل طفرة الموارد والنفقات التي أنتجت مشكلات الحضارة وتحول الزهد إلى تنعم. سياسياً؛ تفرّد باجتهادات خالفت نهج عمر، أشهرها تقريب الأهل ودمجهم في النظام الإداري للدولة، مما ولّد أزمة شرعية رغم منجزاته الضخمة من إنشاء أول أسطول بحري إلى توحيد المصحف وتطوير القضاء بنظام المجلس. ونتيجة لهذه الأزمة واجهته بذور الفتنة التي انطلقت من نقد الولاة إلى الطعن في شرعيته، وبرز عقائد التشيع والمغالاة في علي؛ لكنه أثر حقن الدماء ممتنعاً عن القمع حتى قُتل.
- ٤- عهد علي بن أبي طالب: انعقدت الخلافة لعلي -مدة خمس سنوات- وقد بدأ عهده في أتون فتنة مستعرة، فمارس الحكم تحت وطأة أزمة شرعية ناتجة عن امتناع معاوية وأهل الشام عن البيعة اشتراطاً للقصاص من قتلة عثمان، وقد أفضى تعقّد المشهد وانضمام الخارجين لصفوفه إلى صدامي «الجمل» و«صفين»، ثم قبول التحكيم الذي

ولّد بدوره فتنة الخوارج التي انتهت بمقتله. ورغم الاضطراب، فقد انتهج في إدارة الفتنة مسلكاً راشداً، صيّرهما مرجعية حاضرة في الوعي السياسي العربي حتى يوم الناس هذا، وواصل البناء المؤسسي والتشريعي؛ فظهرت في عهده بذور المحاماة، وأتسعت الدولة لتبلغ أقصى مداها الجغرافي عبر ولايات ممتدة، أدارها بنظام لامركزي، مع تعيين وزراء بالمسئى الصريح.

ومهما كان من أمر الأحداث السياسية التي وقعت في عصر الراشدين، فإنّ الخبرة الراشدة أتت تكوين الدولة ومؤسساتها عبر أربع محطات، مكرّسة نظاماً سياسياً فريداً يتجاوز منطق القبيلة والملك. فتحدت شرعية الخليفة فيه باختيار الأمة له عبر ترابعية البيعة الخاصة فالعامة؛ سواء كان بالاختيار ابتداءً أو باستخلافه ممن قبله، إذ ظلت البيعة شرطاً للاستقرار والشرعية الناجزة. وإجرائياً مارس الخليفة الوظائف التنفيذية عبر الإنابة، بينما ظلت الوظيفة التشريعية خاضعة لمرجعية الوحي العليا لإرادة الحاكم، وما اجتهادات الخلفاء إلا بصفتهم فقهاء لا أباطرة.

وقد تركز قوة الخلافة -بنية ووظيفة- على أساس الشرعية التأسيسية، وكفاءة النخبة والمجتمع؛ حيث فرضت تحولات الزمان والمكان تنوعاً في السياسات وتوسّعا في الأجهزة الإدارية لاستيعاب التحديات. وبذلك، غرس العهد الراشدي نمطاً حكماً تعلّوه المرجعية الدستورية المنبثقة من الدين، وتستمدّ مشروعيتها من الامتثال لأحكامها.

وقد شهد عهد أبي بكر نمط "الوزارة التشاركية" حيث كان عمر بن الخطاب مستشاراً يمارس حرية الرأي والمخالفة، حتى التبس توزيع السلطة بينهما لدى بعض الناس، في تطبيق يعكس منهج الشورى الذي استقر في تلك الحقبة.

ويلاحظ أن نظام الولايات في العهد الراشدي تطوّر من التأسيس إلى التنظيم؛ فبعد أن وضع أبو بكر النواة الأولى وسط تحديات الردة، أحدث عمر ثورة إدارية بتمصير الأمصار وهيكله ولايات الأقاليم المفتوحة بنظام "الولاة الكبار" ومعاونيهم، ثم اعتمد عثمان سياسة "الدمج والفضل" لمعالجة المتغيرات السياسية. وقد قام النظام على اللامركزية ومنح الوالي صلاحيات تفويضية كاملة في الجند والمال والقضاء، مع استقلالية في تعيين معاوني واستحداث الدواوين، ليكون بمثابة السلطة العليا في إقليمه، ضمن إطار تعاوني يعالج الإشكالات الإدارية بآليات منضبطة، وعلى هذه الخطة تشكّل معظم التكوين الإداري للدولة الإسلامية.

وجدير بالملاحظة أن اتّساع رقعة الدولة في عهد عمر وزيادة مواردها أدّى بالضرورة إلى انتقال الإدارة من التدبير الواقعي إلى العمل المؤسّسي؛ فأنشأ ديوان "بيت المال" لضبط النفقات، و"ديوان الجند" لإحصاء الحقوق، ثم عمّمها في الولايات وعيّن لها الأمناء، كما استحدث داراً لضرب العملة، و"ديوان الخراج" الذي أضحي عَصَبَ الإدارة المالية بعناصره الأربعة: المكان، والموظفين، والدفاتر، والموضوع.

وعلى صعيد الضبط والأمن، تطور نظام "العسس" والرقابة الليلية، واستُحدثت "السجون" في عهد عمر، لتبلغ في عهدي عثمان وعلي نضجاً إدارياً ارتبط بجهاز "الشرطة" الذي اضطلع بأدوار أمنية واجتماعية، توازى معها نظام "الحسبة" للرقابة النهارية. وفي جانب الرقابة الإدارية، تحوّلت محاسبة الولاة من جهد فردي إلى مهمّة منظّمة استثمرت التجمّعات العامة -كالموسم- لسماع المظالم، وهو النهج الذي التزمه الخلفاء تباغاً لمواجهة تزايد الشكاوى وضغوط الإدارة. واستخلاصاً لما سبق، فإن النظام الراشدي قام على مواءمة الأصول الشرعية مع المستجدّات الواقعية؛ مقتفياً أثر المنهاج النبوي في الدمج بين نوعين من البنى: بنى تشريعية ثابتة يمثلها الفقهاء كحملة لعلوم النبوة، وبنى إدارية مرنة أمثلتها الضرورات المالية والعسكرية والأمنية، وهي بطبيعتها كيانات متعدّدة ومتطوّرة باستمرار تلبيةً لمتغيرات الواقع.

وعلى الجانب الحركي، فإن الحقبة الراشدة جمعت بين الاتباع المقاصدي والاجتهاد التجديدي؛ حيث أدار أبو بكر أزمة الردة بمزيج من الحزم الفقهي والذكاء السياسي، محوّلاً الكيان القبلي إلى دولة مؤسسية انطلقت منها الفتوحات. واستكمل عمر وعثمان هذا المنهج باستيعاب الشعوب المفتوحة وإدماجها وفق قيم العدل والمساواة، مع تحديث أدوات الدولة كإنشاء أول أسطول بحري وتدوين الدواوين (الجند والمال) استجابةً للمصلحة العامة واستفادةً من خبرات الدول المفتوحة، في ظلّ شورى فاعلة لم يعكّرها اختلاف. كما واجه الخلفاء النوازل بمنطق "فقه الواقع"؛ فتعامل عمر مع المجاعة والطاعون بمقتضى المصلحة، بينما واجه عثمان بوادى الفتنة والاعتراض على الولاة بسياسة الصبر والرفق حقناً للدماء. ومع انتقال الأزمة لطور الصدام في عهد علي، أدار الخلاف بحكمة راشدة؛ فتمسّك بشرعيتته دون عسف، وواجه من أصرّ على محاربتة بالعدل والحوار قبل القوة، وقبّل التحكيم صوناً للأخوة الإيمانية، بينما حسم مواجهة الخوارج بإنصاف.

وختامًا، فقد كان العهد الراشد مجالًا حيويًا لإدارة التحول الاجتماعي والعمراني، وموازنة بناء الإنسان مع متطلبات التنمية والحضارة المتصاعدة.

الفصل الثاني

النظام السياسي للدولة الأموية

المبحث الأول- نشأة الدولة الأموية وتطور مؤسساتها الحاكمة

قامت دعائم الحكم الأموي (٤١-١٣٢هـ) على أربعة تحولات جذرية: أولها ترسيخ شرعية السلطة عبر الغلبة العسكرية كبديل للشورى السلمية؛ وثانيها تغييب الإرادة الشعبية وإقصاء حق الاختيار؛ وثالثها تبرير الحكم بمنطق "الضرورة" صيانة للوحدة ومنعًا للفتنة؛ ورابعها اتخاذ العصبية القبلية ركيزة سياسية وحصنًا وجوديًا للدولة.

أمّا على المستوى التنظيمي فإن النظام الأموي تمحور حول المركزية المطلقة للخليفة، الذي انفراد برسم السياسات وإدارة التوازنات الاجتماعية بعد تغييب مؤسسات الشورى (أهل الحل والعقد). وقد استحدث النظام منصب "ولاية العهد" لضمان حصر السلطة في البيت الأموي وتكريس الحكم الملكي، إلا أن هذا المنصب تحوّل من أداة للاستقرار إلى بؤرة للصراع، فبين نقض العهد السياسية - كما في مؤتمر الجابية - واللجوء لتعيين وليّين للعهد لتلافي النزاع، تفاقمت الانقسامات الداخلية. وبالرغم من نجاح التوريث في تأمين انتقال السلطة ظاهريًا، فإنه أهدر الشرعية الشورية وأشعل فتيل التنزاع الأسري الذي قوّض أركان الدولة في النهاية.

المبحث الثاني- تحوّل أسس الشرعية وقيم الحكم

يُعدُّ الحكم الأموي طورًا انتقاليًا في تاريخ الأمة؛ إذ زاوج بين المرجعية الراشدة نظريًا وبين تكريس "الملك العضوض" ممارسة وتوريثًا، ورغم الانحراف عن النهج الشوري، استمدَّ النظام شرعيّته من حماية ثغور الإسلام، والقيام بالشعائر، وريادة الجهاد، بالتوازي مع ثورة مؤسسية وعمرانية أعادت تنظيم مفاصل الدولة والمجتمع وفق رؤية إدارية متطورة.

وجدير بالذكر أنه رغم رسوخ المرجعية الإسلامية، أرسى الأمويون ممارسات قوّضت قيم الحكم الراشد؛ إذ أهدروا قيمة الحرية بتغييب الشورى ومنع المساءلة، مما فجّر ثورات استنزفت دماء الأمة ومواردها، وعصفت بالسلم والأمن العام. كما تراجعت العدالة لصالح التفاوت الطبقي في توزيع الفيء، واعتمدت القوة الباطشة لقمع المعارضين بلا ضوابط شرعية، مرورًا باستباحة

المقدّسات ورموز الأمة، وصولاً إلى سياسة تأجيج النعرات القبلية وتوظيفها سياسياً؛ مما أدّى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وأجج الاقتتال الداخلي، وقد عَجَّل ذلك بتهوي أركان الدولة. وعلاوة على ذلك، فقد تضافرت ثلاثة محقّرات اجتماعية وبنوية، تبلّورت منذ "الفتنة الكبرى"، لتمهيد قبول "الملك العضوض" وإجهاض مساعي استعادة الشورى؛ أولها تبدُّل بنية النخب والجماعات المؤثّرة سياسياً؛ وثانيها تحوُّلات السياسات المالية وانعكاساتها الطبقية؛ وثالثها بروز روافد فكرية دخيلة وفّرت غطاء تبريرياً لممارسات السلطة. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تحوُّل في السلوك الجمعي حال دون العودة لنهج الحكم الراشد حتى بعد زوال الحقبة السفينانية. ومن زاوية أخرى، شكّل التشريع في العهد الأموي امتداداً للمدرسة الراشدة؛ حيث استمرّ أثر الصحابة والالتزام بالأحكام الشرعية، مما فجّر نهضة فقهية شهدت بواكر التدوين وظهور مدرستي "الرأي" و"الحديث". ورغم امتلاك بعض الخلفاء للملكة الفقهية، إلا أنهم آثروا الانشغال بالسياسة عن الانخراط في التشريع - باستثناء عمر بن عبد العزيز - مكتفين بدعم العلوم الدينية دون احتواء الفقهاء سياسياً. وبالتوازي، حافظ القضاء على استقلاليتّه التامّة عن التجاذبات والفتن، وظلّ القضاء بمنأى عن التسييس، بل ومارس العلماء حقّهم في نقد السلطة دون بطش من الخلفاء.

المبحث الثالث- مؤسسات إدارة الدولة ومؤسسات الأمة وتطور الأوضاع الاقتصادية

ضبط الأمويون أركان دولتهم بجهاز إداري وأمني محكم ارتكز على الدواوين المتخصصة، والقوات النظامية ك"النخارية"، والرقابة السياسية، وتوّج ذلك عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين والنقد، مما وحّد الهوية السياسية والثقافية. وفي حين حافظت الأوقاف والمجتمع على استقلال نسبي، تمددت سلطة الدولة عبر نظام "العطاء" والإشراف القضائي، مما ربط المصالح المعيشية بالولاء السياسي.

وعلى الصعيد الحضاري، ازدهرت العلوم الشرعية واللغوية والترجمة الإدارية بدعم من مؤسسات الأمة، رغم غياب مشروع حضاري رسعي لانشغال الدولة بالفتوحات والصراعات. واقتصادياً، أحدثت الفتوحات طفرة معيشية، أدّت إلى نزعة ترفيه في حياة الخلفاء فارقت نهج الراشدين، واستُحدث نظام "الرقاع" للضمان الاجتماعي، بينما تباين الأداء الزراعي بين ازدهار

غربي وتدهور شرقي. ورغم تعزُّز الاستقلال الاقتصادي وتوسُّع التجارة، أثقلت عطايا الولاء والإقطاعات القائمة على المحاباة ميزانية الدولة، خاصة مع انحسار الغنائم وتصاعد الثورات.

المبحث الرابع- الأعراق والنحل والأمصار والأقاليم في الدولة الأموية

انقسمت طبقات الموالي في العصر الأموي إلى ثلاث فئات: فئة نالت "العصبية" بالولاء القبلي، وفئة العلماء المثقفة، وعامة الموالي الذين عانوا أحياناً من تمييز في العطاء والمناصب. وفي المقابل، نَعِمَ غيرُ المسلمين بتسامحٍ لافت واستُعينَ بهم إدارياً، وكانت نتيجة لهذا أن اصطفَّ أكثرهم عسكرياً مع الدولة ضد البيزنطيين، رغم رصد بعض التجاوزات في جباية الجزية ببعض الأمصار.

أمَّا نظام الحكم، فقد منح الولاة لامركزية واسعة في الإدارة والقضاء والجيش والمال، مع بقاء السلطة العليا بيد الخليفة.

وجغرافياً، واجه الأمويون معارضة الحجاز التي استعادت مركزيتها مؤقتاً مع ابن الزبير، بينما مثل الشام العصبية الحاضرة والقاعدة التي تطلبت توازناً دقيقاً بين "القيسية واليمانية"؛ أدى اختلاله لاحقاً لسقوط الدولة. وفي العراق، واجه الأمويون تحديات سياسية معقَّدة، لكن الإقليم شهد ازدهاراً في التجارة والزراعة وعلوم اللغة والنحو، وبرز مدارس فكرية "المعتزلة والجهمية" نتيجة الانفتاح الحضاري.

وعسكرياً، تحوَّلت الجزيرة وأرمينيا لشغور دفاعية، بينما ظلَّت مصر قاعدة انطلاق مستقرَّة للفتوحات نحو شمال أفريقيا. ورغم هذا التمدُّد العمراني والفتحي، أعاقَت الصراعات الداخلية المشرقية طموح الأمويين في التوغُّل بالعمق الأوروبي، وهو المطلب الذي تأجَّل تحقيقه حتى العهد العثماني.

المبحث الخامس- المعارضة والإصلاح في العهد الأموي

استنزفت الدولة الأموية بسلسلة ثورات ناصبتها العداء السياسي، بدءاً من الخوارج الذين أثبتوا بتجربتهم أن القمع لا يمكن أن يُخمد جذوة المعارضة، مروراً بثورة الحسين بن علي وامتداداتها (ثورة التوابين وحركة المختار الثقفي). وخلافة ابن الزبير التي شكَّلت التهديد الوجودي الأخطر في تاريخ الدولة الأموية، في حين قدَّمت ثورة أهل المدينة تأصيلاً فكرياً للخروج على الحاكم، وثورة ابن الأشعث التي نقلت الصراع إلى فضاء المطالبة بالعدالة والمساواة، لتختتم ثورة زيد بن علي بن الحسين هذا المسار بإعلان بداية النهاية للحكم الأموي.

وبصرف النظر عن أمر الثورات على الحكم الأموي، فلا يمكن أن نتعرّض لهذه الحقبة دون الإشارة إلى فترة تولّي عمر بن عبد العزيز، والتي مثّلت نموذجًا استثنائيًا لإصلاح الحكم من داخله، حيث استبدل شرعية التوريث بشرعية الشورى والمبايعة الحرة حين مكّن الناس من اختيار حاكمهم. وقد ارتكز مشروعه على رَدِّ المظالم؛ فأوقف سبَّ علي بن أبي طالب، وناظر الخصوم بالحجة، وقلم أظافر أمراء البيت الأموي ماليًا. وقد تجلّت قوة هذه التجربة في ثلاثة أبعاد: ذاتية الانطلاق من قمة الهرم السلطوي، وشمولية الرؤية المستندة لخبرة شرعية وإدارية، واعتماد التغذية الراجعة لتقويم السياسات. ومع ذلك، بقيت هذه التجربة رهينة ثغرات بنيوية أدّت سريعًا إلى إحباط مخرجاتها.

المبحث السادس- جناح السيف والقلم... الجند الأموي والتيارات الفكرية والفقهية

يلاحظ بتتبع التاريخ الأموي أن الآلة العسكرية الأموية قامت على جند المناطق والعشائر تحت سطوة الزعامات القبلية، وذلك مع بروز قوة ضاربة من الموالي "فرس وبربر"؛ ورغم الافتقار أحيانًا إلى أخلاقيات القتال الإسلامية، نجحت قياداتهم المحنّكة في استنزاف الروم وتأمين الثغور وتأليف قلوب البربر؛ رغم ما اعترى ذلك من تمييز أدّى لتمرّدات عارضة.

وسياسيًا، ارتهنت السلطة بجند الشام، وواجه الخلفاء المروانيون مأزقَ العلاقة مع المؤسسة العسكرية في ثلاث صور: التمرد السيادي، وتضحّم نفوذ القادة، واهتزاز الولاء تبعًا لتبدّل الخلفاء؛ وهي تحديات عولجت بمزيج من التوازنات القبلية والقمع الصرف.

وفكريًا، أفرز "الملك العضوض" جراحًا فقهية وعقيدية؛ فنظّر الشيعة والخوارج للصراع السياسي، وناقشت ثورة المدينة مشروعية الخروج على الفاسق، وفي المقابل ظهر الإرجاء كحلّ لإشكالية الحاكم الظالم. ومع تغلغل المؤثرات الأجنبية (فارسية وهندية)، وُلدت القدرية والمعزلة. وقد بلغت الجرأة السياسية ذروتها بتبني يزيد بن الوليد للفكر القدري، مما أفسح المجال لتقديم العقل والتأويل على صريح النص.

الفصل الثالث- النظام السياسي لدولة الخلافة العباسية

تستند الدراسة في هذا الفصل إلى مُسلّمة تفاعل المتغيرات في صياغة النظام السياسي العباسي، مع التركيز على المتغير الثقافي كعنصر محوري متغلغل في هذا التشكّل ومحدّد لمآلاته. وبناءً على ذلك، تنتظم الورقة البحثية في أربعة أجزاء تتوزّع على سبعة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول- محطات التغيير الكبرى في الدولة العباسية... تحوّل في التفاعلات السياسية

تجسّدت مسيرة الخلافة العباسية في أربعة أطوار تاريخية؛ بدأت بمرحلة التأسيس والمركزية (١٣٢هـ-٢٤٧هـ) حيث بلغت الدولة ذروة قبضتها السيادية من المنصور حتى مقتل المتوكل. أعقبها انقسام القوة (٢٤٧هـ - ٣٣٤هـ) الذي شهد صعود نفوذ العسكر والوزراء وظهور دول الأطراف، ليدخل التاريخ بعدها عصر السلطنة (٣٣٤هـ - ٤٤٧هـ) حيث انتقل الحكم الفعلي للسلطين (البويهيين والسلاجقة وغيرهم) مع بقاء الخلافة رمزاً، وصولاً إلى طور الأفول والانهيار (٥٩٠هـ - ٦٥٦هـ) الذي ختم مشهد الدولة بالسقوط الكامل.

قام المشروع الفكري للدولة العباسية على استراتيجية شمولية طويلة الأمد، زاوجت بين التخطيط السري الدقيق والعمل المسلح، مستغلة تآكل الشرعية الأموية. ولم تهدف هذه الثورة قطعاً لإحياء الخلافة، بل كانت تحولاً سياسياً واجتماعياً جذرياً يهدف لتطهير المجتمع وإعادة صياغة موازين القوى، مستندة إلى خطاب ديني يكرس أحقية "آل البيت" بالخلافة، مع تخصيص العباسيين بالوراثة لكون العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم. وقد بدأت الدعوة سنة (٩٨هـ) كحركة سرية اتّسمت بالصبر والبرجماتية، مستخدمة التأويل، والنبوءات، وفكرة "المهدي" لحشد الأتباع، خاصة وسط "الشيعة العباسيين". وقد مرّ تنظيمها بمرحلتين: سلمية دعوية، ثم صدامية عنيفة بقيادة أبي مسلم الخراساني. وقد اعتمد الجهاز السري للدعوة على هيكل هيراركي صارم (نقباء وعمال) وخلايا ممتدة يمولها "الخُمس"، مع استغلال موسم الحج كغطاء للتخطيط الاستراتيجي الذي كان ينحصر في دائرة الإمام الضيقة. وقد تجلّى فيها عالمية المنهج باشتراك العرب والفرس، لتؤسّس تجربة سياسية فريدة قامت على شرعية دينية ونظام وراثي محكم.

وقد قام بنيان الدولة العباسية على ثنائية الحسم العسكري ضد المنافسين والتأليف السياسي للمؤيدين، لتقدّم نموذجاً فريداً كسّر احتكار العرب للسلطة وأشرك المكونات الاجتماعية الواسعة، مع بقاء "الأمة" مرجعاً للشرعية. وقد مثّل تأسيس بغداد انعطافة مشرقية شاملة؛ سياسياً وأمنياً وتجاريّاً، حيث مال ثقل الدولة نحو الفرس وآسيا على حساب الحضور البحري المتوسطي -وإغفال الأسطول العسكري- والولاءات الشامية. ورغم تحوّل النخبة الحاكمة من صبغة "العروبة" إلى رحاب "الإسلام" الواسع، ورفع شعارات العدالة والمساواة في أول الأمر، فإنّ الدولة مارست عنفاً سياسياً لردع الخصوم المذهبيين (كالعلويين) والفكريين (كالزنادقة). فظهر العديد من الصراعات المدنية والعسكرية والانتفاضات داخلية، إلا أن الدولة ظلت مستقرة في

أركانها، لتُشكّل عقودها الثمانية الأولى القاعدة الذهبية التي انطلقت منها أركان الحضارة والفكر الإسلامي.

ويمكن القول، إن هذه الصراعات الداخلية قد أُرست دعائم تحول جذري، حيث استُبدلت الكوادر الإدارية الفارسية بـ "الحرس التركي"، في عملية تراكمية حوّلت الجند من أداة تنفيذية إلى سلطة مهيمنة. وقد غدّى هذا الانتقال عاملان: ترف الخلفاء ودعتهم، وطبيعة الجند الأتراك الذين تميزوا بالخشونة العسكرية والبُعد عن المدنية، بخلاف أسلافهم الفرس، مع غياب الرابطة التاريخية العميقة مع البيت العباسي. واتسعت فجوة الضعف باعتماد العباسيين الكلي على العنصر التركي وتهميش العرب، تزامناً مع ظهور حركات الزندقة، رغم ما وقّره الأتراك من جلد قتالي وقوة عسكرية. وقد أثبتت هذه المرحلة أن امتلاك أدوات القوة كان أحسم في تحديد مسار الخلافة من صلاح الحاكم نفسه، حيث بات عدم الاستقرار نتاج صراعات القادة العسكريين البيئية وليس مجرد ثورات شعبية. وبشكل موازٍ، لم يمنع هذا التآكل السياسي من استمرار الأمة كمركز حضاري وعلمي؛ فضعف المركز كان يقابله بزوغ مراكز قوى سياسية متجدّدة -سلطنات التغلّب- في أطراف العالم الإسلامي، مما عكس حيوية الأمة رغم ترهّل الخلافة.

اختتمت الخلافة العباسية مسيرتها بمحاولة استعادة سيادتها واستقلالها عن السلاطين، فاستردّت السيطرة على العراق، إلا أن الأزمات الداخلية ظلّت المعول الحقيقي للسقوط؛ حيث أخفقت في موازنة المكونات الإثنية، مما فجّر صراعات داخل الجيش. ورغم حركات الانشقاق، ظلّ التخلي عن روح الجهاد والصراع الاجتماعي من أخطر العوامل التي عجّلت بنهاية الدولة وانهارها الشامل.

المبحث الثاني- الدولة العباسية في مواجهة الحركات الثورية

لا يكتمل فحص كيان الدولة العباسية إلّا بتحليل قوة خصومها، الذين انقسمت حركاتهم الثورية إلى صنفين: حركات نفعية تمحورت حول المصالح السياسية والاقتصادية، وحركات عقائدية مثلت التهديد الأعمق بامتلاكها مرجعيات فكرية متميزة. وقد تصدّر الشيعة مشهد المعارضة الأخطر، حيث تدوّج نضالهم من التمردات المحدودة إلى الثورات الكبرى التي أثمرت إمبراطورية منافسة هي "الخلافة الفاطمية". وبموازاتهم، استمرّ تيار الخوارج كقوة فكرية

صدامية أرهقت الدولة بصراعاتها المستمرة، وإن عجزت في معظمها عن إقامة تجارب سياسية مستقرّة.

المبحث الثالث- الخلافة العباسية وثلاثية (الوظائف/ المؤسسات/ القوى)

اتّسمت نظم الحكم في العصور الوسطى بتمحورها حول الحاكم، مع بقاء دور فاعل لقوى الأمة عبر جماعة المشورة وأهل الحل والعقد في اختيار الحكام ومراقبتهم. وفي العصر العباسي، تداخلت عوامل مادية، وثقافية، ونفسية لصياغة الصراعات والتحالفات السياسية، ممّا أدّى إلى تراجع السلطة الفعلية للخليفة لصالح الوزراء أو الأمراء أو أفراد الأسرة. وقد تعمّقت الفوضى السياسية مع ظهور منصب أمير الأمراء الذي أصبح المحور الأساسي للصراع والتنافس. ورغم لجوء الخلفاء في العصر العباسي الثاني إلى سياسة موازنة الأضداد والاستقواء بأطراف أخرى مما زاد من إضعاف هيبة الخلافة وسلطتها المركزية، فإن الخليفة احتفظ بسلطته المحورية المباشرة على الشؤون الشرعية والفقهية كتعيين القضاة والإشراف على المساجد.

ومن الجدير بالذكر، أن الجهاز الإداري للخلافة العباسية قام على أربعة أركان: القاضي، وصاحب الشرطة، وصاحب الخراج، وصاحب البريد، مع سياسة لتوزيع المناصب بين العرب والموالي. وقد تأثر العباسيون بتقاليد الأكاسرة (آل ساسان) في حجب الخليفة وإحاطته بالأهبة والرهبنة وتعيين الوزير والسيّاف. وقد تعاظم دور الوزير-الذي يعادل رئيس الوزراء حاليًا- وتضاعفت صلاحياته مع ضعف الخلفاء في العصر العباسي الثاني، قبل أن يبرز منصب "أمير الأمراء" في عهد الخليفة الراضي ليغدو الحاكم الفعلي، مما أضعف الوزير وحصر سلطة الخليفة بشكل رمزي في بغداد، بالتزامن مع إرساء البويهيين لإمارة وراثية واستحداث منصب "الحجّابة" المشابه لكبير الأمناء.

وعلى الصعيد الإداري، تطوّرت الدواوين لتشابه الوزارات المعاصرة؛ ففي العصر العباسي الأول كانت مركزية وموزّعة على الولايات، بينما تحوّلت في العصر الثاني إلى طابع اتحادي، وانقسم كل ديوان إلى قسمين أساسيين: "أصل" للضرائب، و"زمام" للمال. وقد عمل المعتضد على دمج هذه الهياكل في "ديوان الدار" وقسمه إقليميًا. وبحلول القرن الرابع الهجري، تخصصت الدواوين في قطاعات محدّدة تماثل الوزارات الحديثة (كالداخلية، والمالية، والرسائل، والبريد، والجيش الذي انقسم إلى مجلسي التقرير والمقاتلة). ورغم هذا التنظيم، عانت الدواوين من تداخل الاختصاصات وتأثرت سلبيًا بالاضطرابات السياسية وتراجع الإيرادات.

وبناءً على ما ذكر، شكّلت طبقة كُتّاب الدواوين الامتزاج العضوي بين الثقافة والسياسة، فصاروا عماد السلطة الإدارية والمسؤولين عن تدبير شؤون الحياة اليومية. وقد تدرّج هؤلاء الكُتّاب في المناصب وصولاً إلى الوزارة اعتماداً على الكفاءة والبلاغة، مبرزين فئات متعددة مثل كُتّاب الرسائل، والشرطة، وكاتب القاضي. ولعب الكُتّاب دوراً جوهرياً في النهضة الحضارية التي نتجت عن التنوع الثقافي والوحدة المرجعية، إلا أنه طرأ تحوُّل سلبي على أولويات الكوادر الإدارية، إذ انصرف بعضهم نحو استغلال المناصب للمصالح الشخصية بدلاً من خدمة الدولة.

وعلى صعيد آخر أرسى الفقهاء-كالإمام الشافعي وأبي يوسف- البناء التشريعي للدولة، لا سيما في ابتكار قواعد السياسة المالية. وقد شكّل هذا البناء حجر الأساس الذي حدّد من استبداد الحكّام، نظراً لغياب سلطة التشريع عن أيديهم. كما أسهم الفقهاء فكرياً وعملياً في بناء الدولة، وأثار دورهم جدلاً أكاديمياً غريباً حول نشأة الشريعة الإسلامية، حيث تميّزت تلك الحقبة بقوة الجماعة القانونية وتأثيرها البارز. ويلاحظ أن الفقهاء قد حظوا بمكانة اجتماعية رفيعة عززت قوتهم المعنوية، لتصبح العلوم الفقهية معياراً للانتماء إلى النخبة الأرستقراطية إلى جانب الثروة. ولم تكن هذه الجماعة كتلة واحدة، بل تباينت في مدارسها الفكرية ومواقفها السياسية؛ حيث فقد من وآلى الحكّام الظلمة مكانته ووُصف بـ"وعاظ السلاطين" ولم يعمل الفقهاء في فراغ، بل تآزروا مع قوى مجتمعية أخرى كالقادة المحليين والجماعات التجارية والمهنية، في حين شكّلت مصالح هذه القوى قيماً على تحركاتهم. وقد اتخذ الخلفاء من الفقهاء مستشارين وخبراء لتقييد منافسهم، ولعبوا دوراً سياسياً ونخبوياً بارزاً في الدعوة للجهاد، وظلّت مرجعيّتهم الفقهية هي الحكم عند الاختلاف في سياسات الدولة حتى في عصور التدهور. وقد امتدّ أثر الفقهاء ليتجاوز البُعد النظري والفكري نحو التأثير العملي، حيث ربطتهم مؤسسات الأوقاف بمختلف فئات المجتمع من نخبة وعامة، مما جعلهم الفاعل الأساسي في تشكيل الصالح العام، سواء على المستوى الثقافي الشامل أو على مستوى تقديم الخدمات الملموسة لحياة الناس اليومية.

ونتيجة طبيعية لما سلف؛ تطوّر النظام القضائي العباسي ليصبح نظاماً مركزيّاً في عهد هارون الرشيد، حيث عُيّن "قاضي القضاة" في بغداد ليتولّى تعيين قضاة الولايات والمحليات، مع رفع رواتبهم لتنزيههم عن الرشوة. وقد اتّسع نطاق عمل القضاء ليشمل الإشراف على "الأحداث"، في حين انفصلت منظومة "المظالم" عنه، واعتمد المعتضد نقل ديوان القضاء خارج المساجد

لصيانتها. ومع تزايد التدخلات السياسية في القضاء خلال العصر العباسي الثاني، اعتذر الكثير من الفقهاء عن تولّي المنصب.

وفي المقابل ارتبط نظامًا الشرطة والحسبة ببعضهما وتمايزًا عن القضاء؛ حيث تقاطعت مؤسسة الحسبة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وتفرغت لتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن البدهي في مجتمع كهذا أن تتّسم شبكة العلاقات بين الخليفة والمجتمع بالقوة والتعقيد، متأثرة بأبعاد دينية وقبلية وعرقية، وبطبيعة المعارضة ومواقف الفقهاء. وقد تباينت قوة مؤسسة الخلافة بناءً على ما تملكه من قوة مادية (عسكرية ومالية) ومدى دعم الفقهاء لها. ورغم احتدام السجلات الفكرية وتنوع الرؤى والمذاهب وبروز أزمات فكرية خطيرة كمحنة خلق القرآن، ظلت الهوية الإسلامية راسخة. وقد أدّى هذا التوتر إلى تداخل نادر بين المجالين السياسي والعقدي، حيث سعى بعض الخلفاء إلى التدخل في الشؤون الفقهية متجاوزين أدوارهم السياسية التنفيذية، ولكن كانت جهود الفقهاء مضمّنة للحدّ من تلك المحاولات.

المبحث الرابع- سياسة الجيوش ووظيفة الجهاد

واجهت الدولة العباسية منذ نشأتها تحديًا رئيسيًا تمثّل في إدارة جيشها المتنوع والمعقد، والذي أدّى دورًا محوريًا في قيادة الدولة وإدارتها. وقد تحوّلت الدولة من الاعتماد على القوّة القبليّة إلى تأسيس جيش نظامي ضخم قُدِّر بمئات الآلاف. ونظرًا لانتشار حياة الترف بين العرب والفرس، استعانت الدولة بالعنصر التركي الذي قويت شوكتُه لاحقًا وأسّس لأول حكم عسكري، مما أدّى إلى تراجع هيبة الخلافة. كما برزت تنظيمات عسكرية مثل نظام "الغلمان" ومنظومة الإقطاع العسكرية التي حدّدت طبيعة العلاقة مع المجتمع. ومع تنوع التركيبة القومية للجيش وانضمام عناصر غير تركية مال معظمها للمرتزقة، تزايدت الصراعات البيئيّة في فترات ضعف السلطة المركزية. في حين لعب المتطوّعون دورًا في موازنة القوى، ومثلت الحاميات الحدودية سلاحًا ذا حدّين حيث حمت الثغور وشكّلت في الوقت ذاته تحديًا لسلطة بغداد.

وعلى صعيد السياسة الخارجية والوظيفة الجهادية، شهدت الدولة العباسية تحوّلًا جذريًا تخلّى عن سياسة الفتوحات المستمرة لصالح استراتيجية دفاعية. ويرجع ذلك إلى قناعة العباسيين ببلوغ الدولة أقصى اتّساع جغرافي ممكن، ورغبة الجند في الاستقرار والراحة. وقد تجسّد هذا التحوّل في الاهتمام بتحسين الثغور لتصبح حدودًا فاصلة تحتمي داخلها الدولة بدلًا من كونها

محطات انطلاق للغزو كما كانت في العصر الأموي، إلى جانب توجيه الاهتمام نحو حماية التجارة العالمية وتأمينها، وإن تأثرت هذه الاستراتيجية بالاضطرابات الداخلية. ورغم هذه التغيرات، ظلت الوظيفة الجهادية جزءاً لا يتجزأ من هوية الأمة والوعي الجامع لها، ولم تكن حكراً على المؤسسة المركزية. فقد أدت الأمة دور الشريك الحاضر بقوة، والذي يبرز دوره جلياً في أوقات تراجع السلطة المركزية للدفاع عن عزة الأمة وهويتها.

المبحث الخامس- وظيفة العمران وتكامل أدوار الأمة والسلطة

اهتمَّ العباسيون بتنمية التجارة لتكون بديلاً لأسباب الحروب، مما أدّى إلى صعود التاجر كرمز حضاري، بينما استند ثراء الدولة في عصرها الأول إلى كفاءة الإدارة المالية والاعتماد على الخراج والزكاة والجزية وموارد أخرى. وقد تراجعت هذه الموارد الاقتصادية لاحقاً بسبب استيلاء الجند الأتراك على الحكم، وما رافقه من استنزاف للموارد، وتفشي الفساد في الدواوين، وتراجع الخراج، وعودة ممارسات الجباية الجائرة في ظلّ نظام إقطاعي لامركزي.

أدّى انفتاح دوائر الحكم أمام كافة أطراف الأمة إلى إنهاء احتكار العرب للسلطة؛ وقد أدّى هذا إلى ظهور نخبة سياسية جديدة، وبرزت طبقة التجّار على قمة الهرم الاجتماعي بدلاً من المحاربين. ومع انقسام الدولة، تشكّلت طبقةً واسعةً من الرقيق ونخبة عسكرية مملوكية، إلى جانب بوادر نظام الإقطاع منذ عهد المنصور. وفي ظلّ الحد الأدنى من تدخّل الدولة، نهضت التنظيمات الاجتماعية، وعلى رأسها المسجد، بدور محوري في تعزيز التلاحم المجتمعي.

كما شهدت الدولة نمواً مدنيّاً وخدميّاً واسعاً، وارتفعت مستويات المعيشة في عهد الرشيد بفضل الاستقرار والتأثيرات الفارسية، وازدهرت الفنون والقصور وشبكة مدن الهلال الخصيب لتصبح الخلافة أكبر قوة اقتصادية. ورغم ظهور فئات خارجة عن القانون كـ "العيارين والشطار" بسبب التفاوت الطبقي، وتدهور الأوضاع السياسية في العصر العباسي الثاني، فإن الازدهار الحضاري والمدني استمرّ بقوة.

المبحث السادس- أمة دولة الخلافة... التنوع الثقافي في إطار اللّحمة الحضارية

من الثّابت أن الدولة العباسية جسّدت اللّحمة الحضارية للأمة، وشهدت توسعاً سلمياً للإسلام على مدار ستة قرون، مما جعلها قوة عابرة للحضارات، وقد ترافقت عملية الأسلمة المعقّدة لمؤسّسات الأمة مع دور محوري للغة العربية كعامل ربط حضاري، بينما أدّى اختلاط الأجناس (عبر الرّقّ والزواج) إلى جعل المجتمع العباسي من أكثر المجتمعات تعقيداً ثقافياً. ولم يكن

الانقسام السياسي وضعف المركز مؤشراً للضعف، بل عكس قوّة الأطراف وتنوعها، تزامناً مع وحدة حضارية غابت فيها الحواجز التجارية.

وشهدت هذه الحقبة أكبر إحياء فكري في تاريخ العالم في مختلف المجالات (كالفلسفة والطب والفقهاء)، متأثراً بأربع ثقافات رئيسية (العربية، والفارسية، واليونانية، والهندية) ولكلٍ منها منطقة نفوذها. وفيما يخصّ غير المسلمين، اتّسمت العلاقة بالتسامح الديني -حيث مورست العبادات بأمنٍ في الأديرة- مع استقلال مؤسساتهم ومحاكمهم، وممارستهم للمهن المربحة. أمّا السياسات التقيديّة المتعلّقة بمظهرهم واستخدام الأجراس وتولّي الوظائف العامة، فقد انقسمت حولها الرؤى الأكاديمية بين اعتبارها تمييزاً سلبياً، وبين كونها انعكاساً لروح العصور الوسطى، في حين تباين تطبيقها الفعليّ بشدّة بحسب شخصية الحاكم.

المبحث السابع- وحدة الخلافة العباسية: بغداد باعتبارها سلطة ورمزاً

أدارت السلطة المركزية العباسية في عصرها الأول الولايات التابعة لها بمرونة واستيعاب عبر جهاز بيروقراطي متطور وشبكة علاقات متنوّعة، ومع تزايد الحركات الانفصالية التي استندت إلى شرعيات متباينة، تحوّلت حدود الإمارات إلى تخوم مرنة تتفاعل ديناميكياً مع الشرعية وموازين القوى. وقد شكّلت الحركات الانفصالية سمةً تاريخية بارزة؛ إذ استندت الإمارات الناشئة إلى شرعيّات متباينة (سياسية، أو مذهبية، أو قومية، أو عسكرية، أو واقعية ناتجة عن ضعف المركز). ورغم هذا التشرذم السياسي، ظلّ الإطار المعنوي للخلافة يمثّل وحدة حضاريّة راسخةً في وجدان الأمة ومحدّداً لهويتها، ليعكس هذا التجاذب بين الواقع السياسي المنقسم والوحدة الحضارية استمرارية ترابط الأمة والخلافة في الوعي الجمعي.

إن هذا الفصل انطلق من فرضية أن العامل الثقافي هو المتغير المستقل والمحرك الأبرز للأنظمة السياسية. فالنظام السياسي يعتمد على ثنائية متكاملة: الهوية بوصفها قلبه النابض، والمصالح بوصفها عقله المدبّر. وتُعَدُّ حماية الهوية مصلحةً علياً توجّه سياسات الدولة وتحدّد أولويّاتها. وبفضل قوة الانتماء للهوية الإسلامية، ظلّت الدولة محتفظةً بوحدتها الحضارية متجاوزةً بذلك أي حسابات للقوة أو صراعات سياسية.

الفصل الرابع- الخريطة السياسية لدول إمارات التغلّب في العصر العباسي

المبحث الأول- دول المغرب العربي

شكّلت بلاد المغرب جسراً تاريخياً بين مركز الخلافة العباسية والامتداد الإسلامي نحو أوروبا، إلا أن طبيعته الجغرافية والقبلية الصعبة جعلته حاضنة للتمرد والثورات على السلطة المركزية. وقد شهدت المنطقة ظهور دول تغلبت على شرعيّات مختلفة (مذهبية، وإثنية، أو سياسية)، ارتبطت جميعها بامتلاك القوة على الأرض مع بقائها ضمن الفضاء الحضاري والتبعية الاسمية أو الفعلية- للخلافة. وقد برزت منها الدول التالية:

١- الأدارسة (١٧٢هـ): أول دولة علوية ناجحة أسسها إدريس الأول معتمداً على شرعية آل البيت، مما غير سياسة الرشيد تجاههم. وقد اتخذت من فاس عاصمة لها، وكان من حسناتها أنها وسّعت نطاق الإسلام، واستمرّت في الفتوحات المتوسطة حتى سقوطها (٣٧٥هـ) تحت ضغط الأمويين والفاطميين وقبائل البربر (زناتة وهوارة).

٢- الأغالبة (١٨٤هـ): أسسها إبراهيم بن الأغلب بتكليف من الرشيد لضبط الاستقرار، مشكّلة توليفة بين الشرعية والتغلب. ورغم قسوة بعض حكامها فقد حققت استقراراً ونهضة وفتوحات خارجية منها فتح (صقلية، ومالطة، وأجزاء من جنوب إيطاليا).

٣- المرابطون (٤٥٢هـ=١٠٦٠م): نشأت في الصحراء وتوسّعت جنوباً وشمالاً، مؤسّسة أول ملكية وراثية مغربية. وقد استندت إلى شرعية دينية إصلاحية بقيادة عبد الله بن ياسين، بينما تزعم يوسف بن تاشفين الواقع السياسي والعسكري، ثم ضعفت إثر صراعاتها مع الموحّدين التي بدأت عام ٥١٦هـ.

٤- الموحّدون (٥٢٤-٦٦٨هـ): قامت على أنقاض المرابطين بتأسيس فكري وأيديولوجي (المهدي بن تومرت) وعسكري (عبد المؤمن بن علي). ولم تعترف بخلافة بغداد، وأدّت دوراً كبيراً في استيفاء وظيفة الجهاد قبل هزيمتها الفاصلة في "موقعة العقاب" (٦٠٩هـ) التي أذنت بتراجع نفوذ المسلمين.

إلى جانب هذه الدول، ظهرت إمارات أخرى استمرّت لقرون -مثل الدولة الرستمية الإيباضية، والصنهاجيين، وبني حماد، والدولة الحفصية- ورغم خفوت بريقها الحضاري والسياسي مقارنة بسابقاتها، فإنّها مثّلت جزءاً حيويّاً وباقي الأثر في مسار المنطقة التاريخي.

المبحث الثاني- الدول في القلب الإسلامي (مصر والشام والحجاز)

ظلت مصر في حالة ضعف نسبي بعد قيام الدولة الأموية والعباسية، ولكنها بدأت في الانتعاش مع قيام بعض دول التغلب، وهذه الدول هي:

- ١- الدولة الطولونية والإخشيدية: خرجت مصر من حالة الضعف إلى الانتعاش بظهور الدولة الطولونية التي أسَّسها "أحمد بن طولون" (من الأتراك)، وحققت استقلالاً فعلياً وتبعية اسمية للعباسيين حتى سقوطها عام ٢٩٢هـ. أعقب ذلك طور جديد من الإصلاح والتقدم على يد "محمد بن طغج الإخشيد" الذي حافظ على أمن البلاد واستقرارها، قبل أن يُبدل الدُّعاء للخليفة العباسي بالدعاء للفاطميين عام ٣٢٨هـ إثر حادثة ابن رائق.
- ٢- الدولة الفاطمية: تأسست في المغرب سنة ٢٩٨هـ ونقلت مركزها لمصر عام ٣٦٢هـ، معتمدة على نظام تراتبي دقيق يضم داعي الدعاة وقاضي القضاة والنقباء. شكلت شبكة مذهبية إسماعيلية متماسكة ربطت مصر، والشام، واليمن، والمغرب؛ ممَّا أدَّى إلى انقسام الأمة لكتلتين (سُنِّيَّة وشيعية) توخَّدتا لاحقاً لصدِّ الخطر الصليبي. كما امتدَّ نفوذها للحجاز الذي تحكَّم في تبعيته أمراء مكة، وعاشت الدولة تقلبات واسعة بين الازدهار والفضوى.
- ٣- الدولة الأيوبية: على مدار ثمانين عاماً، أنهت الحكم الشيعي وأعدت إحياء المذهب السُّني، مع كفالة التسامح لأهل الذمَّة. مثَّلت مصر عمادها الاقتصادي والتجاري مع أوروبا، ورغم ربطها الوثيق بين السياسة والجهاد والاعتماد على جيش متنوع (كردي، وتركي، وعربي، وبقايا الفاطميين)، فإنَّ قرار "صلاح الدين" بتقسيم الدولة إلى ممالك مستقلة إدارياً ترك أثراً سلبياً في تفكُّكها لاحقاً.
- ٤- دولة المماليك: تأسست على دعائم عسكرية قوية إثر هزيمة حملة "لويس التاسع" وتراجع الأيوبيين، مع حرص المماليك على الاحتفاظ بهويتهم المستقلة. اتخذت من القاهرة مقراً للخلافة العباسية سنة ٦٥٩هـ، وأدارت البلاد مركزياً عبر دواوين دقيقة. تميَّزت بنظام الشورى الداخلي، وتقسيم الشام إلى ست نيابات. وقد استمدَّ السلاطين شرعيتهم من جناحين: القوة العسكرية المملوكية، والقوة الناعمة المتمثلة في المبايعة الرمزية للخليفة العباسي.

المبحث الثالث- دول المشرق الإسلامي

تأسست في المشرق الإسلامي عدَّة دول تغلب، ولعبت كلُّ منها دوراً بارزاً في المشهد السياسي والحضاري، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ١- الدولة الصفارية: أسَّسها يعقوب بن الليث الصفار إثر غارته على الدولة الطاهرية. ورغم معارك التوسُّع في بلاد فارس وخراسان، ورغم عداء الخليفة، أُقِرَّ له بالولاية على مناطق واسعة شملت خراسان وبلاد فارس وكرمان وسجستان والسند، وطمح للسيطرة على مركز الخلافة. وقد اُتِّسمت هذه الدولة بقوتها العسكرية وثروتها المادية.
- ٢- دولة آل سامان: حكمت بلاد ما وراء النهر لـ ١٢٨ عامًا (٢٦١-٣٨٩هـ) وكانت تدين بالولاء للخلافة العباسية. ولاتساع رقعتها، استحدثت منصب "نائب الملك" (ليقيم الحكام في بخارى وقائد الجيش في نيسابور)، وأسهمت في إثراء الطب والفلك والفلسفة والأدب الفارسي.
- ٣- الدولة الغزنوية: قامت على أنقاض دولة آل سامان، وشهدت عهد السلطان محمود بن سبكتكين، أحد كبار الفاتحين في التاريخ الإسلامي. لعبت دورًا محوريًا في الحفاظ على الخلافة العباسية وحمايتها رغم ما عانتها الدولة من تفكُّك ووَهْن.
- ٤- الدولة الحمدانية: أسَّسها حمدان بن حمدون وتمركزت في الموصل وحولها. برز دورها المصيري على جبهتين؛ الأولى في صد البيزنطيين وإخراجهم من المناطق التي احتلوها، والثانية في محاولة حماية الخليفة العباسي من سيطرة الجند الأتراك.
- ٥- الدولة الخوارزمية: وقد كانت إمبراطورية قوية اعتمدت على ثروتها الضخمة وقوة جيشها لحماية الخلافة العباسية من الشرق والشمال الشرقي. ورغم مساهمة أمرائها في الجهاد ضد المغول، فإنهم عانوا من صراعات داخلية أدَّت إلى اقتتالهم فيما بينهم.
- ٦- الدولة السلجوقية: اتسعت رقعتها لتفوق الدولة الغزنوية، واكتسبت أهمية تاريخية كبرى لكونها جدَّدت قوة الإسلام وأعدت بناء وحدته السياسية، كما ساهمت في حماية الخلافة العباسية ومقاومة الصليبيين والمغول ببسالة.

الخاتمة:

جرت العادة أن تكون الخاتمة ملخَّصًا لما تم ذكره في الدراسة، غير أنني أستأذن القارئ الكريم في العدول عن هذا المنهج، لتخصيص الخاتمة لبيان أهم النتائج، وتقييم العمل الذي نحن بصدد عرضه.

أولًا- أهم النتائج:

- ١- بناء الإنسان والارتقاء بوعيه وقدراته يُعدُّ الركيزةَ الأساسيةَ للحكم الرشيد.
- ٢- عدم إدراك القائمين على إدارة الدول حجم وقدرة القوى السياسية التي تتشكّل منها الحياة العامة، يُوَدِّي حتمًا إلى تداعي هيبة الدولة، ومن ثم ضعفها وصولًا إلى سقوطها.
- ٣- تغييب الحدود بين المال العام والثروات الخاصة للقائمين على الحكم، يُعد أول تجليات الفساد السياسي، وهو انزلاق ينهك الدول ويستنزف مقدراتها، مما يلقي بظلاله الوخيمة على الشعوب.
- ٤- شكّلت الشريعة الإسلامية وأحكامها المرجعية الأساسية للأمة الإسلامية، ولم تكن يومًا حجر عثرة أمام التقدم الحضاري أو النهضة، بل كانت الداعم الأكبر لهما. وكان الانحراف عن الفهم السليم لمقاصد الإسلام وأحكامه دومًا سببًا رئيسًا في تراجع الدول التي حكمت المسلمين وانهيارها عبر التاريخ.
- ٥- ظلَّ الإسلام -على امتداد تاريخه- الركيزة الأسمى لوحدة المسلمين، والحصن المنيع الذي حال دون تشرذمهم وانكسارهم.
- ٦- انفردت الأمة طوال تاريخها بكونها المرجعية السيادية والضمانة الوجودية التي دافعت عن حياض الدين وحفظت أصوله، في كل أونة استنزفت فيها هيبة السلطة المركزية أو توارت فيها سطوة قيادتها.

ثانيًا- تقييم الكتاب:

- لا ريب أن هذا الكتاب يُعد إضافة هامة وإسهامًا جليلاً في بابه، ولكن كأيّ جهد بشري، لا يخلو من بعض الملاحظات التي تتلخص في النقاط الآتية:
- ١- الاستفاضة في عرض بعض الأفكار وتكرارها؛ ويتجلّى ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- في سرد تفاصيل أحداث الفتنة في موضعين، بينما كان الأجدر بسطها في موضع واحد والإحالة إليه من الموضع الآخر.
 - ٢- الاعتماد على مصادر غير أصيلة في سياقات معينة، متجاوزين بذلك المراجع الأساسية التي كان من الأجدر والأولى الرجوع إليها.
 - ٣- اتّسم الفصل الرابع باختصار شديد لا يتناسب مع حجم الموضوع الذي يستحق دراسة مستقلة، وأسفر هذا الإيجاز عن ضعف في إبراز النظم السياسية في الدولة التي خُصّص الفصل لتسليط الضوء عليها، وظهر هذا الاختلال جليلاً في المبحث الثالث المعني بالدول

(السامانية، والغزنوية، والسلجوقية)، إذ استأثر السرد التاريخي للأحداث بالمساحة الأكبر، على حساب دراسة النظم السياسية وتحليلها.

٤- ومن الجوانب التي تمنّيت لو أفردت لها مساحة أوسع، بيان الأثر الفاعل للسلطة القضائية في تشكيل الهوية الثقافية للمجتمعات الإسلامية؛ فقد اضطلع النظام القضائي بدور محوري في ترسيخ مذاهب فقهية بعينها وتوسيع دائرة انتشارها، بينما أسهم في انحسار مذاهب أخرى.